مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الخامس/ العدد الثاني
ديسمبر 2018

OEB Univ. Publish. Co.

اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين الماليين

د.سعيداني محمد السعيد

saidanimouha@gmail.com

جامعة غرداية

تاريخ الاستلام: 2018/03/29 تاريخ قبول النشر: 2018/06/10

تصنيف JEL: M41

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في هاته المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، تطبيقSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال

Abstract :

The purpose of this study is to determine the effectiveness of applying the CFS in small and medium enterprises ,the system brought a new rules and principles on the environment of this kind of companies .these rules and principles generate a radical in accounting practices ,which were applied before the ain is also to know the difficules which encounter these kind of companies in applying the system . espcially in the back of a financial market .which may used in valuing financial statment items based throught the fair value .

This study discusses the importance of using information technology and communication In small and medium enterprises to activate the information accounting system to increase the effectiveness of applying CFS in these kind of companies.

Keywords: Financial Accounting System, Applying the CFS in SMEs, information technology and communicating

المقدمة:

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة ومتوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي قدرتها على الحد من البطالة والتقليل من مشكلة الفقر، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة، وبالتالي كلما تعددت ساهمت بشكل أكثر فاعلية في حل مشاكل الاقتصاد المحلي.

ولكن تعدد ها ليس بالضرورة يكون له انعكاسا ايجابيا على الاقتصاد المحلي وخصوصا إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة وبالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها وبالتالي يؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وتصبح عائقا اقتصاديا قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة وزيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى.

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لها، فان اختلاف هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في انهيار المؤسسة نهائيا ينهي وجودها وجميع وظائفها المتوفرة، وتصبح عبئا، بل عائقا أمام سوية الاقتصاد المحلي

تتلخص بشكل أساسي حول التساؤل التالي:

-هل يمكن لأنظمة المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

الفرضية الرئيسية:

-يعد تطوير نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية لعمليات اتخاذ القرارات لما يوفره هذا النظام من معلومات موضوعية و موثوق بها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من خلال الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2- النظام المحاسبي المالي
3- أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
4- الدراسة الاستبيانية

أهداف الدراسة:

تسعى هده الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي من جوانبه المختلفة وسبل رفع كفاءة الأداء المحاسبي.
- التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي القائم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر ومواكبة التطورات التي تفرضها المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة الوصول إلى نتائج وتقديم التوصيات الملائمة لتطوير النظام المحاسبي المالي المطبق بحيث يوفر قاعدة بيانات ملائمة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليله وتقييم مدى استجابته للتطوير والتحديث في هذا المجال ورفع كفاءة إدارتها وتحقيقها للأغراض المختلفة والمتمثلة في شكل أساسي في الإفصاح وتوفير المعلومات الملائمة والكافية وبالتوقيت المناسب من اجل اتخاذ القرارات لمستعمليها والاقتصاد الوطني ككل.

كما تكسب الدراسة أهميتها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- أنها تمثل إضافة علمية متخصصة في النظام المحاسبي المالي وتقيس كفاءته وفاعليته وإمكانية تطويره في المستقبل.
- أنها توفر قاعدة بيانات حول واقع النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مما يساهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الجزائرية بشكل خاص.
- أنها تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعزيز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل وتمضي هده المساهمة في حل مشكلتي البطالة والفقر.

الدراسات السابقة

- **يوسف حميدي** 2008

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008، وتحمل عنوان:

"**مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة.**"

تتمحور الدراسة حول تسليط الضوء على كيفية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية الجديدة خاصة بعد دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأوربية وما ترتب عنها من تحفيزات جمركية وتهدف إلى محاولة الوصول إلى استنتاجات حول استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه التغيرات ثم، أخيرا تحديد رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات الواجب انتهاجها قصد المحافظة على حصصها في السوق إن الوصول إلى إمكاني توسيعها ودخولها في اقتصاد عالمي.

- **عبد القادر بكحيل 2008**

مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة الشلف بعنوان:

" **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS / IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** ".

تطرقت الدراسة إلى المخطط الوطني للمحاسبة، نقائضه وإجراءات إصلاحه ثم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS، وخطوات تطبيقها في الجزائر وانعكاسات هذا التطبيق على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- **توفيق جوادي 2009**

أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الجنان بطرابلس بلبنان سنة 2009 وتحمل عنوان:

- **بوعلام صالحي 2010**

مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، بجامعة الجزائر3، سنة 2010، بعنوان:

" **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي** "

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول أعمال إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي، في ظل البيئة الحالية للمحاسبة في الجزائر، مع إبراز السبل الكفيلة بتفعيل وإنجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة للنظام المحاسبي المالي الجديد. وخلص الباحث إلى أن نجاح الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي، يكون مبنيا على حصر المتطلبات الضرورية للانتقال ومدى استعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.

- **فراجي بلحاج 2011**

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010-2011. وتحمل عنوان:

"**تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر.**"

تتمحور هذه الدراسة حول دراسة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة وكذا تشخيص حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى استفادتها من برنامج إعادة التأهيل المسطر من طرف الدولة والاتحاد الأوربي.

بالإضافة إلى تحديد الأفاق والتحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها للنهوض بهذا القطاع.

مساهمة الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى التطرق لعرض المقاربة النظرية لتبني النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإشكالية التطبيق بالإضافة إلى التطرق إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العراقيل التي تصادف كل محاولة لدراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بشهادة الكثير من الباحثين والمسؤولين في المنظمات الدولية ومرجعية هذا الاختلاف في التعاريف وصعوبة الخلوص إلى تعريف موحد بين جميع الدول لعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى:

أ- المعايير الكمية: يجب الاستناد إلى عدة معايير ومؤشرات لوضع الحد الفاصل بين المؤسسات فيما يخص تحديد الحجم وهذه المؤشرات تقسم إلى[1]:

-عدد العمال.

-رأس المال المستثمر.

-حجم الإنتاج.

-قيمة المبيعات.

-القيمة المضافة.

ب- المعايير النوعية: نظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية فقط، اضطر الباحثين إلى استعمال معايير نوعية تتمثل في[2].

- الاستقلالية والمسؤولية.
- الملكية.
- الحصة السوقية.
- التكنولوجيا.

وتعتبر هذه المرجعية الأولى للقانون الأمريكي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكننا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غيرها انطلاقا من[3]:

-استقلالية الإدارة والملكية.

-محدودية نصيب المؤسسة من السوق.

-ألا يزيد عدد العاملين في المؤسسة عن 250 عامل.

-ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.

-ألا تزيد القيمة المضافة للتنمية للمؤسسة عن 4.5 ألف دولار.

-تعريف الاتحاد الأوروبي: هو التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بأنها[4]:

-تشغل أقل من 250 عامل.

-رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو

والتي تراعي مبدأ الاستقلالية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف الاتحاد الأوروبي والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في ديسمبر 2001 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[5]:

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من200 مليون دج	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	200مليون-2ملياردج	100-500 مليون

2- النظام المحاسبي المالي:

2-1 الإطار التصوري والتنظيم المحاسبي

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بإطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مجال التطبيق مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات[6]-

2-2 تعريف النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء نص المادة "03" من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي' المحاسبة المالية' كما يلي[7]: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

2-3 مجال التطبيق:

لقد حدد قانون النظام المحاسبي وفقا للمواد 02، 04،05 مجالات تطبيق المحاسبة، حيث نصت على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المالية هم[8]:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

التعاونيات؛

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون، نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعد مستخدميها أحد الأسقف الآتية مسك محاسبة مبسطة وهي كما يلي:

النظام المحاسبي المبسط

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة[9].

المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المبسط:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، ومحاسبة الخزينة هذه ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية)[10].

يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة فالمادة02 منه تنص على ما يلي: " يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال ماليتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة[11]".

النشاط التجاري:

رقم الأعمال :10 ملايين دينار جزائري.

عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

رقم الأعمال :06 ملايين دينار جزائري.

عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.

نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

رقم الأعمال:03 ملايين دينار جزائري.

عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.

يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية أو الثانوية.

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1 تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

فهي تعني كل ما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في معالجة وتحويل المعلومات خاصة المعلوماتية (الإعلام الآلي) الانترنت والاتصالات بعيدة المدى وكل الوسائل التكنولوجية التي تستخدم من أجل تبادل، معالجة، استغلال وأيضا إعادة المعطيات الرقمية القادرة على السير عبر الشبكات.[12]

وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرعين أساسيين هما:

- **تشغيل البيانات:** يشمل هذا النوع الوظائف التي تتناول المعالجة التوزيع الآلي للمعلومات، وتعتبر الأساس في إنجاز عمليات التشغيل في المؤسسات وتدعيم الإدارة على اتخاذ القرارات، ويتمثل المحور المركزي لهذه الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي في أشكاله المختلفة.
- **نقل وإيصال المعلومات:** يمثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب، ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد.

وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ناتجة عن التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات (المعلوماتية) وتكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس، هاتف، شبكات)[13]

1- وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يرى Seen أنه يمكن حصر وظائف تكنولوجيا المعلومات بما يلي:[14]

- جمع تفاصيل قيود أو سجلات النشطات.

- تحويل وتحليل وحساب جميع البيانات والمعلومات.
- إجراء عدة أنواع من المعالجات للبيانات في وقت واحد سواء كانت كتابة أو صوت أو صورة.
- تنظيم المعلومات بشكل مفيد حسب طبيعتها.
- تخزين البيانات والمعلومات واسترجاعها لإنجاز عملية إضافية وإرسالها إلى مستفيد آخر.
- إرسال البيانات والمعلومات من موقع لآخر باستخدام البريد الالكتروني أو الرسائل الصوتية أو غيرها.

أما Retla فقد عرف وظائف تكنولوجيا المعلومات على أنها تسجيل وتخزين ونقل ومعالجة واستخدام واسترجاع المعلومات.[15]

بينما ذهب Nitru C إلى القول بأن تكنولوجيا المعلومات تؤدي عدة وظائف من خلال أدواتها وهذه الوظائف هي: [16]

- معالجة البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة.
- إعادة معالجة المعلومات واستخدامها كبيانات في خطوات المعالجة الأخرى.
- تبسيط المعلومات بحيث يسهل فهمها من قبل المستخدم لتصبح أكثر جاذبية وأكثر فائدة.

2-2 تبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن الثورة الرقمية والمعلوماتية وتزايد حدة المنافسة فرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تطوير طاقتها الإنتاجية والإبداعية والاندماج في الاقتصاد الافتراضي العالمي، إلا أن هذا التبني يجب أن يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلية تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمر بثلاث مراحل أساسية وهي: [17]

- **المرحلة الأولى:** يتم تحليل متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدمات ومنتجات هذه التكنولوجيا ومدى الاستعداد التنظيمي لذلك، وفي هذه المرحلة يتخذ قرار التبني.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التبني والتنفيذ، حيث يتم توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجهزة الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال الحديثة، وتتأثر عملية التبني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة بعدة عوامل صنفها الباحثون إلى عوامل داخلية تتمثل في مدى توفر الموارد

ومهارات الموظفين والخصائص التنظيمية في المؤسسة وعوامل خارجية مثل الزبائن، والبيئة التنافسية والتدعيمات الحكومة وتنظيمها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والهيئات الاستشارية،

رغم أن معظم الباحثين يقيمون تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المؤشرات المباشرة مثل التكلفة (الموارد) وتحسين الإنتاجية غيرها، إلا أنه من الصعب الاعتماد على هذه المؤشرات دون مراعاة رضا وارتياح المستخدمين لهذه التكنولوجيا، سواء المسيرين والموظفين والعملاء ومن له صلة بالمؤسسة [18]

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة ما بعد التبني يتم تقييم نظام التبني فيها وتطويره والقيام بالتغذية الرجعية.

2-3 أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

بما أن نظام المعلومات المحاسبي يتعامل مع العديد من البيانات التي تنشأ في المؤسسة الاقتصادية ويتم الحصول عليها من خلال الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة العمل الاستفادة من الخصائص العديدة التي تتمتع بها هده التكنولوجيا، بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني بين وقوع حدث معين والتقرير عنه

(المعلومات)، وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مجالات العمل المحاسبي إلى تحقيق العديد من المزايا نذكر أهمها كما يرى[19]:

- المرونة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي من خلال خزن أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.
- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهل عمليات تجميعها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاية أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.

- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب لضبط والتحقق تمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات.
- سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أوجد تغييرا شبه كاملا في أساليب معالجة التطبيقات المحاسبية إلا أن استخدامه يرتبط بالحقائق التالية [20]

- إن الحاسب الآلي لا يمكن أن يحل محل المحاسب
- لا يمكن أن يتم العمل بالأنظمة الآلية المحاسبية بدون المحاسب.
- لا يمكن أن يتم تطوير الأنظمة الآلية المحاسبية وتحديثها والاستفادة من مخرجاتها بدون المحاسب.
- لا تتغير مفاهيم ومعايير المحاسبة المنظمة لأهم الممارسات التي تستخدم في ظل المعالجة اليدوية عن المعالجة الآلية لبيانات المحاسبة.

فعلى سبيل المثال تتم دورة المحاسبة المالية بالمؤسسة على أساس مراحل التجميع الأحداث المحاسبية وتبويبها (الحسابات) ثم تلخيصها وإعداد التقارير ، وهذه الدورة تتم بنفس مقوماتها سواء بالأسلوب اليدوي (استخدام الدفاتر والسجلات العادية) أو بواسطة الحاسب الآلي (إنشاء الملفات العمليات والحسابات على الوسائط تم تحديثها أولا بأول) ، إلا أن نمط المعالجة ووسائطها تختلف فيما بينهما من ناحية أخرى فإن تصميم النظام المحاسبي الآلي وتشغيله لا يمكن أن يتم بدون المحاسب ، ففي الواقع يعد أهم عنصر لإنجاح هذا الأسلوب الآلي ويجمع ذلك لأن المحاسب هو أقدر القائمين بالمؤسسة على تشغيله ومتابعة تطوره و تقييم ومتابعة مدى مناسبته لتحقيق المهام المحاسبية التي أنشأ هذا النظام الآلي من اجل تحقيقها.

لقد أتاح الحاسب للمحاسب الابتعاد عن المهام الروتينية والكتابة المكررة بحيث يركز على المهام الفردية المتعلقة بتطوير سبل وأنظمة المعالجة وتوفير المعلومات والتقارير واستخدامها في مجالات التقييم واتخاذ القرارات المختلفة، هذا بالإضافة إلى دور المحاسب الحيوي في استمرار هذه الأنظمة لتتناسب مع الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة من المعلومات والتقارير طبقا لنماذج ومعايير القياس المحاسبي المعاصرة.

الدراسة الاستبيانية:

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان حيث توزيع 48استمارة على عينة عشوائية اشتملت على مهنتين وعاملين في مجال المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد القيام بعملية الفرز والتبويب تم الإبقاء على 38 استمارة صالحة والتي تستخدم في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

لاستخلاص النتائج تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ: (**SPSS 21)** بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في دراسة اتجاهات آراء العينة، حيث تضمن الاستبيان 12 سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور اعتمادا على مقياس ليكرث الثلاثي **(Likert Scale)**.

2-1 صدق وثبات الاستبانة

استخدم الباحث طريقة الفاكرونباخ Alpha Cranbach من خلال برنامج SPSS 24 لقياس ثبات الاستبانة وهو أسلوب مستخدم للتأكد من مصداقية مفردات العينة في الاجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء وكذلك لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.824 ومعامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات 0.907 ، ويمكن اعتبارها نسبة عالية لأنها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.60 ، مما يدل على أن المبحوثين يفهمون أسئلة الأداة بالطريقة نفسها وكما يقصد بها الباحث وعلى وجود علاقة تناسق وترابط بين عبارات الاستبيان،ما يدل على ثبات أداة الدراسة ووجود درجة كبيرة من الاتساق الداخلي بين عبارات قائمة الاستقصاء مما يعزز استخدامه في هذه الدراسة والجدول رقم 01 يوضح اختبار معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبيان :

1- نتائج اختبار الفرضيات

تحققت هذه الأخيرة فمن خلال الدراسة توصلنا إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة وسرعة في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية ما يساهم في التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الدراسة الميدانية، توصلنا الى النتائج التالية:

سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF يسمح بضمان الشفافية والثقة لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، كما أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تدريجيا تستند للقواعد وللأحكام التطبيقية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF.

كما تبين أن هناك بعض المشاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث لاقى بعض الأفراد صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية هذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم لهذه العناصر بالإضافة إلى بعض المشاكل كالمعالجة المحاسبية وتضييق عناصر القوائم المالية يعود نتيجة إلى الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

- هناك إجماع على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي
- هناك إجماع على أن الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها من الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستمد من المعايير المحاسبي الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

كما تم الإشارة إلى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم حيث يؤدي استخدام

تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة وسرعة نقل المعلومات وإعداد القوائم والتقارير المالية ما يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي SCFفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

نتائج الدراسة:

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه ومبادئه ترتكز على الجانب المالي والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية لكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
-تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة والدولة وممارسي مهنة المحاسبة.
- تفاعل كل من الأطر التشريعية والقائمين على الجانب الأكاديمي والمهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من اجل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي أثار ايجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.
- يعد استخدام تكنولوجيا الاتصال مهما في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي ما يعد خطوة ضرورية نحو تطوير المحاسبة حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.

المقترحات:

- العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة ونظام اقل تعقيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات المصغرة).
- عقد ورشات عمل ودورات تكوينية يحضرها أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات ومختلف الأطراف لفاعلة في الميدان المحاسبي تهدف إلى توعيتهم بأهمية فهم وفائدة المعلومات المحاسبية.

- العمل على إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد أنظمة محاسبية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة وبشكل كبير وبتكلفة متدنية.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تتلاءم مع أنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- استحداث وتفعيل دور حاضنات التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش والاحالات:

1- سلطاني محمد رشيد، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة، أهمية وشروط تطبيقه)، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006، ص:41.

2- صالح صالحي، تأهيل **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص06

3- سليمان ناصر، محسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية، الجزائر 24/23 فيفري 2011، ص:34.

4- رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 – 2011، جامعة بومرداس، الجزائر، 18 /19 ماي 2011، ص:3.

5- عبيرات مقدم، مصطفى بن النوي، العناقيد **الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة دراسات، العدد رقم 19، جامعة عمار ثليجي، الاغواط 2013

6-الجريدة الرسمية، العدد رقم 74، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 6 و7، الجزائر، 2007، ص:04.

7- الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 03، مرجع سبق ذكره، ص:03.

8- نفس المرجع السابق، المواد :02 ،04، 05، ص:03.

9 - الجريدة الرسمية، العدد 19، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سبق ذكره ص:77.

10 - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، نفس المرجع، ص:22.

11 - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، **المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**، مرجع سبق ذكره، ص91.

12-Alain Berduguo,Robert Mahl,Gérard Jean, Guide du management des systèmes d'informations:thèmes et termes essentiels, Herme-Sciences Publications,paris,2002.p:389.

13-بوقلقول الهادي، سوامس رضوان، **الاداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة روقلة، 08-09 مارس 2005

14- علاء عبد الرزاق السالمي، **تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الثانية، دار المناهج ، عمان الأردن، 2000، ص، ص437-438.

15- Steven Aliter,**Information system:The foundation of E-Business**,4th edition, Saddle River, NJ, USA 2001,p,p 72-74

16 - Curtin,Dennis and Foley ,Kim and Morin ,Cathleen ,**Information Tehnology- THE Breaking wave** ,3rd ED.MC Graw-HILL,2001,p3

17 - Morteza Ghobakhloo **strategies for successful Information technology adoption in small and medium-sized enterprises** .Information 2012.p56. www.mdbi.com/journal/information28-02-2018

18- Aykut Hamit.**information Technology Satisfaction of Small and Medium Sized Enterprises in Turkey** .International.Bulletin of Business Adminitration.2010.p210.

19- عصام فهد العربيد **نظام المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007، ص، ص24،25

20- محمد شريف توفيق ، **مقدمة المحاسبة المالية** ، الأستاذ للنشر ، الزقازيق ، مصر ، 2001-2002،ص319

الملاحق:

جدول رقم 01: معامل الثبات الفا كرونباخ

عدد الفقرات	اختبار الفا كرونباخ
12	0.824

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم02: عرض الدراسة الإحصائية

البيان	العدد	الاستبيان		نسبة الاستجابة %		النسبة إجمالية %
		الورقي	الإلكتروني	الورقي	الإلكتروني	
عدد الاستمارات الموزعة	48	40	08	100	100	100
عدد الاستمارات المسترجعة	41	37	04	92.5	50	85.4
عدد الاستمارات الملغاة	3	2	1	5	12.5	6.25
عدد الاستمارات الملائمة	38	35	03	87.5	37.5	79

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول رقم 03: المعطيات الوصفية

المتغير			التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر		34	73.91
	أنثى		14	26.09
السن	من 25 إلى 50 سنة		48	100
الوظيفة	إطار مهني	محاسب معتمد	18	37.5
		محافظ حسابات	14	29.1
		خبير محاسبي	06	12.5
		إطار محاسبي	10	20.9
الخبرة	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	15	31.25
		من 5 إلى 10 سنوات	19	39.6
		من 10 إلى 15 سنوات	11	22.9
		أكثر من 15 سنوات	3	6.25

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم04: الممارسات المحاسبية للمؤسسة خاصة بتطبيق SCF

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي SCF	1.502	0.765	موافق
02	هل القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	1.124	0.32	موافق
03	هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.706	0.756	موافق
04	هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم	1.426	0.635	موافق
05	هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي	2.02	0.841	غير موافق
06	هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق SCF	2.102	0.702	محايد
07	ترى أن تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.608	0.62	موافق

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم 05: أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
08	مدى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	1.702	0.613	موافق
09	مدى إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	1.962	0.825	غير موافق
10	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي	1.412	0.401	موافق
11	النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر	1.632	0.726	موافق
12	تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.523	0.756	موافق

المصدر: من إعداد الباحث.